العرب
الأربعاء 2020/05/20
السنة 42 العدد 11708

«لمّة» منصة رقمية تجمع صناع المحتوى الشباب في أبوظبي

أبوظبي – أعلن مكتب أبوظبي الإعلامي بالتعاون مع مجموعة "فايس ميديا"، إطلاق منصة "لمّة" الرقمية المصممة خصيصا للشباب العربي لتعزيز تواصلهم ومشاركتهم وتحفيز قدراتهم لاكتشاف الإمكانات المتاحة أمامهم.

وتنطلق المنصة الشهر الجاري بعرض محتوى رقمي تفاعلي لعدد من صناع المحتوى الصاعدين في مجال الموسيقى والأزياء والفنون يناقش أهم القضايا الاجتماعية المهمة للشباب مثل البيئة والصحة الذهنية وإيجاد الوظائف.

وتأتي منصة لمّة ضمن برنامج "أبوظبي تلهم" بهدف تحويل التحديات إلى فرص عن طريق تشجيع الأفكار الإبداعية لتحفيز التطوير والابتكار. وستشهد إقامة مجموعة من ورش العمل والحوارات التفاعلية، وتطبيقات البودكاست والنقاشات المفتوحة التي يحضرها ويقدمها عدد كبير من الشخصيات المعروفة والشهيرة على مستوى المنطقة من موسيقيين وكوميديين وأساتذة وعلماء النفس لمناقشة آرائهم وأفكارهم في القضايا والمسائل المطروحة على بساط الحوار الشبابي.

وقالت المدير العام لمكتب أبوظبي الإعلامي مريم عيد المهيري "نعمل على دعم وتشجيع التواصل الإيجابي من خلال استقطاب أفراد المجتمع كافة لتبادل الأفكار وتنمية المشاركة الفعالة لرسم ملامح المستقبل. وأضافت "تعد هذه الشراكة فرصة فريدة تبرز آراء الشباب وتعزز مشاركتهم بطريقة ملائمة لمتطلباتهم في ظل الظروف الراهنة والحافلة بالتحديات، للمضي بخطى ثابتة نحو آفاق جديدة، ورسم ملامح مستقبل أكثر إشراقا".

وتوفر منصة لمّة مساحة افتراضية تتيح للشباب فرصة عرض محتواهم والمساهمة في تعزيز المعرفة والابتكار وطرح الأفكار الإبداعية.

من جهته قال المدير الإداري في الشرق الأوسط في فايس ميديا جيسون ليفي، "تزخر المنطقة بالمواهب الاستثنائية الشابة ويفتقد الكثير منهم لعامل التواصل بسبب الظروف الراهنة ولذلك عملنا من أجل إطلاق منصات تجمع الشباب لدعمهم ومنحهم فرصة للتعبير عن إمكاناتهم واستعراض مواهبهم.

وقد استخدمنا التجارب والخبرات التي تملكها مجموعة فايس حول العالم من أجل إنشاء محتوى متميز يرتبط بالشباب لنجمعهم ونبقى ملتزمين بشعارنا #كتف__لكتف.

وتعتبر منصة لمّة جزءا أساسيا في المنظومة الرقمية الخاصة بمكتب أبوظبي الإعلامي التي تضم قصة أبوظبي.

منصة لمواهب الشباب وإبداعاتهم

تهمة «الإساءة للأمن القومي» تشرّع لانتهاك حرية الصحافة في لبنان

محاسبة الصحافيين تتم وفق تقلبات ميزان القوى السياسية

العبارات المطاطة تفتح باب التأويل

انتقدت منظمات ومؤسسات حقوقية لبنانية ملاحقة الصحافيين تحت ذريعة "الإساءة إلى الأمن القومي والمس بالكرامات"، بطريقة انتقائية وكيدية، أمام الأجهزة الأمنية والعسكرية والقضائية غير المختصة، وتعرضهم للاستدعاء والتوقيف أحيانا بسبب تغريدة.

بيروت – توجهت منظمات حقوقية مختصة بالدفاع عن حرية الصحافة والصحافيين وحرية الرأي والتعبير، برسالة مفتوحة إلى وزيرة الإعلام اللبنانية، منال عبدالصمد، حول خطتها لمشروع قانون جديد للإعلام، التي اعتبرها ناشطون أنها ملتبسة بمسألة محاسبة الصحافيين والإعلاميين.

وأصدرت مؤسسات وجمعيات حقوقية، وهي مؤسسة سمير قصير – مركز الدفاع عن الحريات الإعلامية والثقافية "سكايز"، ومؤسسة مهارات، ومؤسسة أديان، ومنظمة إعلام للسلام "ماب"، ومنظمة ألف – تحرّك من أجل حقوق الإنسان، بيانا مشتركا اعتبر أن مصطلح الأمن القومي يندرج ضمن العبارات المطاطة.

وأضاف البيان أن المؤسسات والمنظمات يهمها أن تضيء في هذا الإطار على أمور أساسية ومفصلية، تطال حياة الإعلاميّين وجوهر عملهم، ركّزت عليها الوزيرة، ولا يمكن المرور عليها مرور الكرام.

وجاء فيه "لقد استحضرت الوزيرة عبدالصمد في كلامها "المعروفة " التي أصبحت شمّاعة في عالم السلطة بشكل عام عند التطرّق إلى مسألة محاسبة الصحافيّين والإعلاميّين، ألا وهي "الإساءة إلى الأمن القومي والمسّ بالكرامات". فشدّدت على المحافظة على حقوق الإعلامي من خلال شقين "الأول ضمان ممارسته لعمله بحرية مع الأخذ في الاعتبار عدم التسبّب بالإساءة إلى الأمن القومي أو المسّ بالكرامات، والثاني المالي بتقديم الحوافز له وللوسائل الإعلامية للنهوض بالعمل".

ويلفت البيان الانتباه إلى مسألة من الذي يُحدّد إطار العبارات "المطّاطة" عن الأمن القومي المنشود والمقصود، وضمن أي اعتبارات؟ فهل كشف تجاوزات مسؤول رفيع وارتكابات أحزاب قابعة في السلطة مثلا يندرج تحت خانة المس بالكرامات؟

وتساءلت المنظمات عن أسباب ملاحقة الصحافيين والناشطين والفنانين وغيرهم من المواطنين، بطريقة انتقائية وكيدية، أمام الأجهزة الأمنية والعسكرية والقضائية غير المختصة، وتعرضهم للاستدعاء والملاحقة والتوقيف بسبب تغريدة".

وأشارت إلى أنّ المحاسبة على أساس الإساءة إلى كرامة الأشخاص تحت مبرر القدح والذم والتشهير كانت تعالج "وفق تقلبات ميزان القوى السياسية"، معتبرة أنها "سياسة تهدف إلى الترهيب والإخضاع وقمع الحريات بطرق وأساليب مختلفة".

وطالت الانتقادات أيضا نقابة محرّري الصحافة التي ضمت 400 منتسب جديد إليها في الفترة الأخيرة دون معايير واضحة، في حين أن المئات من الصحافيّين لا يجدون سبيلا للانتساب منذ سنين طويلة إضافة إلى المئات من الذين يزاولون المهنة وكذلك الخرّيجين الذين يحق لهم الانتساب إلى نقابتهم.

ويعتبر العديد من الصحافيين اللبنانيين أن نقابة المحرّرين غير فاعلة، لذلك لا يكترثون أصلا بالانتساب إليها، ويبحثون عن "بديل" نقابي حقيقيّ يحميهم.

وطرحوا تصوّرات بديلة بين الضغط من داخل النقابة الحاليّة وتكثيف الانتساب إليها بهدف "استردادها"، أو تشكيل جسم نقابي جديد يضمّ أيضا العاملين في المواقع الإلكترونية والإعلام المرئي والمسموع، وغيرها من الوظائف المستحدثة في الإعلام وهو التحدّي الأكبر في ظل "حصريّة" القانون حيال ترخيص النقابات.

> صحافيون لبنانيون يعتبرون أن نقابة المحرّرين غير فاعلة، ويبحثون عن بديل نقابي حقيقيّ يحميهم

وبدأ في نوفمبر الماضي، حراك إعلامي لتشكيل نقابة للصحافيين بديلة عن نقابتي الصحافة والمحررين القائمتين، وقال الصحافيون المشاركون فيه "نريد نقابة الصحافة أن تكون موقعا للدفاع عن المهنة ضد كل اعتداء، سواء أكان من السلطة، أو أصحاب العمل، أو أجهزة الأمن. نريد نقابة تشكّل سدّا منيعا أمام هؤلاء، لا صندوق بريد للمتمولين والسياسيين، حكّام الداخل والخارج، المقتنعين بهم والمروجين لهم".

وانتشرت عريضة إلكترونية في مواقع التواصل تطالب بإنشاء نقابة بديلة، وبدأ يوقعها الصحافيون، ويريدونها "تتسع لخلافات الصحافيين إن بالرأي السياسي أو سواه، بحيث تنتج حياة صحافية لا وفاة سريرية كالذي تعانيه النقابتان منذ عقود".

لكن تفعيل هذه النقابة البديلة يحتاج إلى وقت طويل، في حين أن لبنان يعاني من أزمات متعددة خانقة ما يصعب من إمكانية خروجها إلى النور بطريقة حقيقية.

واختتمت المنظمات رسالتها إلى الوزيرة عبدالصمد بالقول، إن الفرصة لا تزال سانحة للعودة عن تصريحاتها الخطيرة، ولمجلس النواب إقرار اقتراح قانون الإعلام بصيغة متفق عليها مع الجسم الإعلامي المستقل ومع الهيئات المدافعة عن حرية التعبير وتطوير الإعلام. أما تفويت هذه الفرصة، فلن نقرأه سوى رسالة تؤكد المنحى القمعي والتعسّفي في إدارة البلاد، لتصل فيها الحريات إلى الحضيض الذي آلت إليه الأوضاع الاقتصادية والمعيشية.

القضاء الألماني يحدّ من تجسس الاستخبارات على الصحافيين خارج البلاد

كارلسروه (ألمانيا) – أقرت المحكمة الدستورية في ألمانيا بأن المراقبة الواسعة التي تقوم بها الاستخبارات الألمانية في الخارج تنتهك كلا من "الحق الأساسي في سرية الاتصالات" و"حرية الصحافة"، ما يعني قبول شكوى مقدمة من مجموعة من الصحافيين الأجانب ومنظمة مراسلون بلا حدود.

> القانون الألماني سمح لجهاز المخابرات بمراقبة الصحافيين في الخارج وتقاسم المعلومات مع أجهزة مخابرات أخرى

ورُفعت الدعوى أمام المحكمة الدستورية في كارلسروه كل من منظمة مراسلون بلا حدود وستة صحافيين أجانب ومحام حقوقي، تحدثوا عن مراقبة عالمية نشطة للإنترنت من جانب جهاز الاستخبارات الخارجية (بي.أن.دي) واعتبروا ذلك غير دستوري.

وطالبت المحكمة الدستورية الألمانية الثلاثاء بأن يكون تنصت أجهزة المخابرات في البلاد على الاتصالات في الخارج أكثر انتقائية ومؤطرا بشكل أفضل.

وأكد القضاة أن "الحق الأساسي في سرية الاتصالات" و"حرية الصحافة"، من المبادئ المحمية بموجب الدستور الألماني، الذي يتعين على الاستخبارات احترامه وإن كان ذلك عند مراقبة الأجانب خارج ألمانيا.

وأمهلت المحكمة الدستورية المشرعين حتى "نهاية عام 2021" لتعديل الإطار المعتمد في عام 2016، نظرا إلى "الأهمية الكبرى" للمخابرات الخارجية ودورها في أمن البلاد.

ومن حيث المبدأ، يظل التجسس على البيانات في الخارج ممكنا شرط أن يتم تأطيره، أي ربط المراقبة "بأهداف محددة" وتوفير "ضمانات" من خلال حماية "الصحافيين والمحامين على سبيل المثال".

وتنطبق هذه القيود على جمع البيانات التي تستخدمها السلطات الألمانية، وكذلك "على التعاون مع أجهزة المخابرات الأجنبية". وهاجمت عدة منظمات مدافعة عن الحريات، بينها مراسلون بلا حدود، القانون الألماني لعام 2016، الذي دخل حيز التنفيذ في عام 2017، والمتعلق بالمراقبة الاستراتيجية للاتصالات في الخارج.

وترى مراسلون بلا حدود أن القانون الألماني سمح لجهاز المخابرات الخارجية بمراقبة الصحافيين في الخارج "دون قيود تقريبا"، مع السماح بتقاسم المعلومات مع أجهزة المخابرات الأخرى.

تقليص صلاحية المراقبة لجهاز المخابرات الفيدرالي

واعتبر مدير منظمة مراسلون بلا حدود في ألمانيا كريستيان مير، أن ذلك "مساس غير مقبول بحرية الصحافة".

ويقول الصحافيون إنهم يتأثرون بشكل خاص، لأن العديد من المراسلين الاستقصائيين في ألمانيا قد يحجمون عن العمل مع شركاء دوليين، ما قد يعرض عملهم للمراقبة.

وبالنسبة لأصحاب الدعوى، لم يتم توفير الحماية الكافية للصحافيين الأجانب ولمصادرهم، حتى لمن يعملون في ظل أنظمة استبدادية، فيما يحظر على جهاز المخابرات الفيدرالي التنصت على اتصالات المواطنين الألمان.

ووافقتهم أعلى هيئة قضائية الرأي، معتبرة أن حقوق المواطنين على صعيد "مراقبة الاتصالات" تنطبق أيضا على الأجانب في الخارج.

ورحب مير بكون "المحكمة الدستورية الاتحادية شددت مرة أخرى على أهمية حرية الصحافة. ويسعدنا أن القضاة في كارلسروه وضعوا حدا لممارسات المراقبة المتفشية لدى أجهزة المخابرات في الخارج".

إلا أن هذا الرأي، حسب القضاة، يثبت حق المخابرات الألمانية في مواصلة تجسسها في الخارج لدواعي "السياسة الخارجية والأمنية".

وواجه جهاز المخابرات الفيدرالي طوال تاريخه العديد من الفضائح.

ففي عام 2015، تم اتهامه خصوصا بالتجسس على شركات الدفاع الأوروبية، كما تنصت على القادة الأوروبيين، ولاسيما الفرنسيين.

وتسود مخاوف من أن هذا الحكم قد يعرقل عمل الاستخبارات الخارجية الألمانية.

رحيل صالح كامل رائد الإعلام السعودي الخاص

الرياض – توفي رجل الأعمال السعودي صالح عبدالله كامل فجر الثلاثاء، عن عمر يناهز 79 عاما، ويعتبر أول من استثمر في مجال الإعلام الخاص في السعودية.

وبرز اسم صالح كامل في مجال الإعلام؛ فقد كان أول من أنشأ مؤسسة للإنتاج الإعلامي والتي تعرف باسم "الشركة العربية للإنتاج الإعلامي (ART)"، وقد بدأت ببث إرسالها من خلال خمس قنوات في عام 1993 إلى أوروبا والشرق الأوسط.

وكان شريكا مع رجل الأعمال السعودي وليد الإبراهيم في قناة أم.بي.سي، عند انطلاقها من لندن، ثم قام ببيع حصته وأسس راديو وتلفزيون العرب ART والتي انتقلت من مقرها روما في إيطاليا إلى مدينة الإنتاج الإعلامي في الأردن، بحسب مجلة فوربس.

ومن المشاريع الإعلامية الأخرى التي قام بتأسيسها صالح مؤسسة دار "عكاظ" السعودية للنشر، وهو مساهم في صحيفة الوطن السعودية، ويمتلك أيضا قناة إقرا الإسلامية.

وكامل من مواليد مكة عام 1941، ونال شهادة بكالوريوس تجارة في العاصمة الرياض.